حماية حق الطفل في الرضاع بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

أ. وجادي صليحة
جامعة برج وعيريج.

ملخص:

لعل من أبرز حقوق الطفل بعد ولادته حيا هو حقه في الرضاع، هذا الحق الذي يؤمن له حياته و بقاءه و صحته، و هذا ما بينته مختلف الدراسات الفقهية والعلمية بأنه ليس هناك ما هو أفضل من لبن الأم خلال مدة معينة من عمر الطفل، في الوقت الذي نجد فيه المشرع الجزائري قد أشار لهذا الحق، ولكنها إشارة سطحية منه من خلال قانون الأسرة، وربما عزاؤه في ذلك المادة 222 منه، والتي تجلينا على أحكام الشريعة الإسلامية فيما لا نص فيه، في الوقت الذي كان عليه أن يستدرك ذلك في القانون رقم 12/15 المؤرخ في 15 يوليو 2015 والمتعلق بحماية الطفل. حيث يستعرض هذا البحث مفهوم الرضاع وأهميته بالنسبة للطفل، وكذا حكمه، وأخيرا على عاتق من تقع مسؤولية الإرضاع؟.

Résumé:

Peut-être que les droits les plus importants de l'enfant après la naissance vivante est droit à l'allaitement, ce droit, qui croit à sa vie et à la survie et de la santé, ce qui est démontré par les diverses études jurisprudentielles et la science qu'il ya ce qui est mieux que le lait maternel pendant une certaine période de la vie d'un enfant, à un moment dans lequel on trouve législateur algérien a souligné à ce droit, mais il est superficiel, il signaler par le droit de la famille, et peut-être une consolation dans cet article 222 de celui-ci, et qui évoque les dispositions de la loi islamique sans texte en elle, à un moment où il a dû combler le soi-in-law n ° 15/12 du 15 Juillet 2015 et relative à la protection de l'enfant. Lorsqu'il examine cette recherche le concept et l'importance de l'allaitement pour le bébé, et aussi bien que sa règle, et enfin la responsabilité de la responsabilité de l'alimentation?

مقدمة:

فيحث الأطباء الأم على أن ترضع ولدها من لبنها الطبيعي لأن الطفل بمجرد ولادته حيا وانفصاله عن رحم أمه يكون في أشد الحاجة إلى من يهتم بتغذيته له طعامه، ولن يجد الطفل هذا الاهتمام إلا في صدر أمه التي جعلها الله تعالى مصدرا لأفضل غذاء وأنفعه، لأن لبن الأم هو أنفع شيء للرضيع حتى يتقوى عوده ويكمل نموه و يقدر على تناول الطعام المعتاد و يستقل عن لبن أمه مصداقا لقوله تعالى في سورة البقرة/233: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة". فما المقصود بالرضاع؟ وما أهميته؟ وما جملة الأحكام التي تعترقه؟ وما موقف المشرع الجزائري من هذا الحق؟. للإجابة على هذه التساؤلات وغيرها وذلك من خلال الفقه

أثبت الشرع المطهر حقوقا للطفل على والديه بالدرجة الأولى تتعلق ببقائه ونموه، وشخصيته ومستقبله مما له صلة وجوده وعلاقته بأسرته وبالمجتمع، ولعل من أبرز حقوق الطفل التي تؤمن حياته وبقائه حق الرضاع والذي يعتبر من الحقوق غير المالية، وتحديدًا هو حق من الحقوق الأسرية أو العائلية للطفل والتي تثبت له بصفته عضوا في أسرته على أساس رابطة القرابة التي تجمع هذه الأسرة، كما أنه ثاني حق من هذه الحقوق وفقا للتسلسل الزمني لمراحل نموه وذلك بعد حقه في التسبب.

للإشارة أيضا فإن الدراسات العلمية الحديثة أكدت على أنه لا يوجد أفضل من لبن الأم خلال مدة معينة من عمره،

من الثدي أو الوجور (الإيجار: الصب في الفم) أو السعوط (الإسعاط: من الأنف) ولو كان قطرة واحدة*1.

وهو ما ذكره واختاره المشرع الجزائري ونص عليه في المادة 29 من قانون الأسرة*2، وهو بذلك بين لنا موافقته لرأي الجمهور في مدة الرضاع وترجيحه لرأي المالكية فيما يتعلق بقدر اللبن المحرم، محيلا على بقية التفاصيل والشروط في هذا الموضوع -الرضاع- على الفقه الإسلامي وذلك من خلال نص المادة 222*3 من قانون الأسرة، خاصة وأنه أغفل هذه المسألة ولم يشر إليها بنصوص صريحة وواضحة تتناولها من جميع جوانبها، سواء على مستوى قانون الأسرة المعدل والمتمم بالأمر رقم 02/05 أم القانون رقم 12/15 المتعلق بحماية الطفل، بل أنه عمل على إلغاء المادة 39*4 من القانون رقم 11/84 المتضمن قانون الأسرة والتي جعلت من الرضاع أحد واجبات الزوجة، في الوقت الذي كان من الواجب عليه أن يولي هذه المسألة اهتماما خاصا ما دامت حقا لصيقا بالطفل منذ انفصاله عن رحم أمه، فكان عليه أن يجرم امتناع الأم عن إرضاع أولادها إذا كان ذلك دون سبب جدي، كما فعل بتجريمه الامتناع عن تنفيذ حكم النفقة أو الحضانة.

المطلب الثاني: أهمية الرضاع.

للرضاعة الطبيعية أهمية كبيرة سواء من الناحية البدنية أم النفسية للطفل وبيان ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: من الناحية البدنية.

توصلت أغلب الأبحاث العلمية أنه ليس هناك غذاء أنفع للطفل من لبن الأم، كما اكتشف العلماء أن ثدي الأم يفرز في الأيام الأولى للمولادة سائلا أيضا يميل إلى الصفرة، لزجا وسميكا يعرف بالكلستروم أي اللبأ، يحتوي على قيمة عالية من البروتينات، خاصة تلك المضادة لنمو الميكروبات التي تسبب الأمراض، كما أن لبن الأم يتناسب مع جنس المولود ونوعه وعمره، وأن مكوناته تختص بنمو المخ والأعصاب، والقدرات الذهنية بالدرجة الأولى ثم العضلات والجهاز الحركي في المرتبة الثانية.

هذه الأهمية تظهر جليا باستقراء الآيات القرآنية الكريمة التي وردت في هذا الشأن ومنها قول الله تعالى: "وأوحينا إلى أم موسى أن أرضعيه"⁽⁷⁾، وكذلك قوله تعالى: "فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى..."⁽⁸⁾.

الإسلامي والقانون الجزائري تتبع خطة ثنائية من مبحثين اثنين: الأول: مفهوم الرضاع، الثاني: أحكام الرضاع.

المبحث الأول: مفهوم الرضاع

يتناول هذا المبحث التعريف اللغوي والاصطلاحي للرضاع وكذلك إبراز أهميته باعتباره ثاني حق من حقوق الطفل الأسرية بعد ولادته حيا، وبيان ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: تعريف الرضاع لغة واصطلاحا.

الفرع الأول: تعريف الرضاع لغة.

الرضاع بفتح الراء أو كسرهما أو زيادة التاء يعني: مص اللبن من الثدي وشربه، فيقال رَضِعَ يَرْضَعُ، وَرَضِعَ يَرْضَعُ، رَضِعَ يَرْضَعُ، رَضِعَ يَرْضَعُ، أي امتص ثديها أو ضرعها، وأرضعت الأم الولد: جعلته يرضع فهي مرضعة، و استرضع الولد: طلب له مرضعة⁽¹⁾.

الفرع الثاني: تعريف الرضاع اصطلاحا.

إن آراء الفقهاء قد اختلفت حل معنى الرضاع حيث عرفه⁽²⁾:

أ- الأحناف يقولون: " هو مص الرضيع اللبن من ثدي آدمية في وقت مخصوص وهو مدة الرضاع".

ب- المالكية يقولون: "ما وصل ولو مع الشك إلى جوف الرضيع في الحولين الأولين من لبن الأدمية".

ج- الشافعية يقولون: " اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة الطفل أو دماغه".

وعلى ضوء هذه الآراء الفقهية الثلاثة التي جاءت في تعريف

الرضاع يمكن القول أن⁽³⁾: "الرضاع هو وصول لبن المرأة أو ما

حصل منه إلى جوف طفل في وقت مخصوص سواء عن طريق المص من الثدي أو الإسعاط أو الإيجار وما إلى ذلك".

وأبضا يمكن القول أنه: "مص الرضيع اللبن من ثدي المرأة

في العامين الأولين من عمره " .. وخلاصة ذلك أن الرضاع

يعني مص الطفل اللبن من ثدي المرأة سواء أكان اللبن قليلا

أم كثيرا بشرط أن يكون في العامين الأولين من عمره وقبل

القطام لقوله تعالى: "وفصاله في عامين"⁽⁴⁾ وقوله صلى الله

عليه وسلم: (لا رضاع إلا ما كان في الحولين)⁽⁵⁾. وألحق به

المالكية الشهر والشهرين والثلاثة بعد الحولين بشرط ألا يكون

قد قُطِمَ، لقوله صلى الله عليه وسلم: (لا يجرم من الرضاع إلا

ما فتق الأمعاء وكان قبل القطام)⁽⁶⁾، وسواء في ذلك أن

يصل اللبن إلى الجوف أو إلى الحلق بطريق الرضاع أو المص

الفرع الثاني: من الناحية النفسية.

يرى المالكية أن إرضاع الو واجب على الأم قضاء وديانة*5 بلا أجر، إذا كانت متزوجة بأب الرضيع أو مطلقة رجعيًا منه، لقوله تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين..." فالإتيان كان كخبر إلا أنها تتضمن الأمر والإلزام والذي يؤكد الوجوب.

أذا امتنعت الأم عن إرضاع ولدها فلا تجبر على ذلك لأن امتناعها دليل على عجزها، فلا يتصور رفض الأم العناية بولدها خاصة في مرحلة الرضاع، فهي من تعرف قيمة لبنها بالنسبة لطفلها، وعليه لا يمكن إجبارها على الرضاع في مثل هذه الحالة مصداقًا لقوله تعالى: "لا تضار والدة بولدها"⁽¹²⁾ إلا أنه وفي حالات أخرى يجوز للقاضي أن يجبر الأم على إرضاع طفلها إذا امتنعت أي أنه في هذه الحالة يكون الرضاع واجبًا على الأم بإجماع الفقهاء ويتوافر الشرطين الاتيين:

1- أن تكون علاقة الزوجية قائمة بين والد الرضيع ووالدته، ويتوفر هذا متى كان الزوج مستمرًا، أو كانت الأم معتدة من طلاق رجعي.⁽¹³⁾
2- توافر حالة الضرورة إذا كانت الأم مطلقة طلاقًا بائنًا. ومثال ذلك:

- كأن لم توجد مرضعة غير الأم، أو إذا وجدت مرضعة غير الأم، ولكن الصغير -الرضيع- يمتنع عن قبول الإرضاع من غير أمه أي أنه لا يقبل ثدي غير أمه.
- أو إذا لم يكن للولد أو أبيه مال الاسترضاع، ولم توجد من تتبرع بإرضاع.
ويستثنى من ذلك الوجوب عند المالكية ما يلي:
- الأم إذا كانت عاجزة أو مريضة أي: وجود مانع يمنعها من الإرضاع.

الأم التي تنتمي لطبقة العرف العادة لديهم إلا يرضعن أولادهن بأنفسهن، أي إذا كانت من عليمة القوم وأشرفهم وليس من عادة نسائهم إرضاع الصغير.
وحكم المطلقة طلاقًا بائنًا حكم الشريفة، فلا يلزمها إرضاع الولد إلا في حالات الضرورة.

وجسد هذا الاتجاه بعض التشريعات العربية فتنص المادة 55 من التشريع العراقي للأحوال الشخصية على أنه: "على الأم إرضاع ولدها إلا في الحالات المرضية التي تمنعها من ذلك".
أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد ألغى تلك الوجوبية في تعديل قانون الأسرة بالأمر 02/05 الصادر في 27 فيفري 2005

من الخير والمصلحة للطفل أن ترضعه أمه بنفسها لكونها أكثر الناس رفقا وحنانا واهتماما به، فالأم عندما ترضع طفلها وتضمه إليها يحس بالدفء والحنان والطمأنينة، وفي هذا المجال قال أحد العلماء بأن الطفل وأثناء الرضاعة يسمع دقات قلب أمه، فيطمئن لذلك ويحس بالراحة، وقال آخر بأن هزات القلب المنتظمة تؤدي إلى نمو خلايا معينة في مخ الطفل تجعله أكثر سلامة من الناحيتين النفسية والبدنية.

وإطلاقًا من هذه الأهمية الكبيرة والمختصرة الناجمة عن إرضاع الأم لولدها فإن فقهاء المذاهب الإسلامية اتفقوا على أن الرضاع واجب على الأم ديانة أي أنها تسأل أمام الله سبحانه وتعالى، وتأمم به الدين إذا امتنعت عن إرضاع ولدها دون عذر أو سبب جدي، سواء أكانت هذه الأم زوجة أم مطلقة.

المبحث الثاني: أحكام الرضاع

يتناول هذا المبحث مدى وجوب الإرضاع على الأم من عدمه، ولزام الأب باستئجار مرضعة للولد، وكذا أجره الرضاع ومدته وحكم الاعتداء عليه وذلك من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: مدى وجوب الإرضاع على الأم من عدمه.

لقد أوجب الله سبحانه وتعالى على الأم إرضاع الو حولين كاملين، لأنه يعلم بعلمه أنها المدة المثلى من جميع الوجوه الصحية والنفسية للرضيع، إذ أن تغذية الطفل بالرضاعة الطبيعية تشكل أساسًا بيولوجيًا وعاطفيًا فريدًا من نوعه بالنسبة لصحة الأم والطفل على السواء. وذلك سواء أكانت هذه المرأة متزوجة بأب الولد، أم مطلقة ولا تزال في العدة، أم أنها منقضية العدة.

كما أن الله سبحانه وتعالى قد وضع الأسس التي يقوم عليها هذا الحق -الحق في الرضاع- في آيتين من القرآن الكريم وهما: قوله تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة"⁽⁹⁾ وقوله تعالى أيضا: "فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى"⁽¹⁰⁾ ففي هاتين الآيتين الكريمتين توزيع لمسؤولية الرضاع بين الأم والأب، ومنها استنبط الفقهاء أكثر أحكامه. هذا وقد اختلف الفقهاء حول وجوب الإرضاع ديانة أو قضاء على الأم⁽¹¹⁾ إلى اتجاهين:

الفرع الأول: الاتجاه القائل بوجوب الإرضاع على الأم.

الشخصية: "يجب على الأم إرضاع ولدها إذا لم تكن تغذيته من غير لبنها".

ب- الشافعية: يرى الشافعية أنه لا يكون إرضاع الو واجباً على أمه، لكنها تكو أحق بإرضاعه من غيرها إذا رضي الزوج بذلك وتبرعت بالإرضاع، أو طلبت أجر المثل على إرضاعه في غياب من يتبرع به⁽¹⁷⁾.

ج- الحنابلة: يرون أيضاً أنه ليس على الأم واجب إرضاع الو كأصل عام، ولكنه يصير واجباً عليها وتجبر عليه قضاء في حالات الضرورة المذكورة سابقاً. وأضاف كل من الشافعية والحنابلة بأنه يجب على الأم إرضاع ولدها اللبأ أي لبناً في الأيام الأولى للولادة، لأنه يقوي الصغير ويشد بنيته⁽¹⁸⁾.

والراجح من هذه الأقوال والآراء أن: إرضاع الو واجب على أمه وتجبر عليه حال قيام الزوجية لقوله تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين...". ويعتبر الإرضاع حقاً لها لأنها إذا كانت مطلقة وراغبة في إرضاع ولدها لم يباذرها أحد في إرضاعه ولو طلبت أجر المثل على إرضاعه ووجد الأب من يرضعه مجاناً، وعلى ذلك رأي المالكية والحنابلة⁽¹⁹⁾.

المطلب الثاني: إلزام الأب بالاسترضاع.

أي حكم إلزام الأب بالاسترضاع لولده في حال سقوط الإرضاع عن الأم: فإذا امتنعت الأم عن الإرضاع كأن تكون عاجزة أو مريضة أو متوفية أو مطلقة أو تزوجت بآخر أو انقطع عنها اللبن ونحو ذلك من الأعذار والموانع الشرعية المقبولة، فإنه يصبح إلزاماً على الأب أن يستأجر مرضعة لطفله إحياء له ورعاية لمصلحته وتمكيناً له من تغذيته، وهو رأي عامة الفقهاء⁽²⁰⁾. فإذا كانت المرضع غير الأم وترضع بأجرة، سميت "ظئراً"، وتلتزم بإرضاع الو مدة إيجارها بأجرة متفق عليها⁽²¹⁾.

ويجوز استئجار الظئر (المرضع) بدليل:

1- قول الله تعالى: "...إون أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتم بالمعروف" البقرة/233. وقوله تعالى أيضاً: "فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى..." فوجه الدلالة من هذه الآية ما قاله ابن العربي⁽²²⁾: "هذا عند خيفة الضيعة على الولد عند الأم أو التصيير أو الإضرار بالولد في اشتغال الأم عن حقه بولدها ونحوه، فإن اختلفوا نظر للولد، فإن أوجب النظر أن يسترضع له استرضع إذا أعطى المرضع حقها من أم أو ظئر"⁽²³⁾.

بعد أن كانت ثابتة بنص المادة 2/39 من القانون رقم 11/84 أن قانون الأسرة القديم الصادر سنة 1984 والتي كانت تعتبر أنه من واجبات الزوجة إرضاع الأولاد، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ حتماً على الفراغ القانوني الذي وقع فيه المشرع الجزائري. إذ كان بالإمكان. وبناء على نص المادة 2/39، استناد القاضي عليه لإلزام الزوجة المتتعة عن إرضاع طفلها بإرضاعه مادام واجباً من الواجبات المقررة عليها. ومتى ألزمتها القاضي، ولم تتمثل لحكمه وتسبب امتناعها في هلاك الطفل وموته، كانت مرتكبة لجناية يعاقب عليها قانون العقوبات، في الوقت الذي يعاقب الزوج أيضاً الذي يتهاون في عدم إخبار المحكمة بذلك في الوقت المناسب⁽¹⁴⁾.

الفرع الثاني: الاتجاه القائل بعدم وجوب الإرضاع على الأم.

يرى جمهور الفقهاء ومنهم:

أ- الحنفية بأنه يجب على الأم إرضاع ولدها ديانة لا قضاء، فلا تجبر الأم هنا على إرضاع ولدها قضاء إلا في حالات الضرورة السابق ذكرها، حيث قال في هذا الصدد صاحب "تنوير الأبصار": "لوس على أمه إرضاعه قضاء بل ديانة إلا إذا تعينت فتجبر"⁽¹⁵⁾. أو إذا قبلت الأم إرضاع ولدها فهي أحق به من غيرها، لوس لأبيه أن يرفض إلا إذا أصرت هي على إرضاعه بأجرة، ووجدت امرأة أخرى تتبرع بإرضاعه، فإن المتبرعة هنا تقدم في كل الأحوال قريبة كانت أو أجنبية وذلك على خلاف الحضانة التي يشترط في المتبرعة أن تكون من الحاضنات، فالأب هنا لا يلزم بتقديم أجرة مع وجود متبرعة، أو طلب وتقديم أجرة كبيرة مع وجود من ترضى بالأقل⁽¹⁶⁾. وتستنثى من هذه الحالة الأم، فتجبر على إرضاع ولدها وذلك بشروط:

- ألا توجد امرأة سواها ترضع الصغير، وألا يقبل الطفل غير ثدي أمه، وألا يوجد للصغير أو لأبيه مال، ولا يوجد من يتبرع بإرضاعه. فهنا للقاضي أن يجبر الأم على إرضاع الولد من غير عذر، ووجه ذلك كون الرضاع حق للو و صيانة له من الهلاك أو الضياع وخدمة لمصلحته، فكما تراعى في الحضانة مصلحة المحضن، فكذلك الأمر هنا، إذ راعى الفقهاء مصلحة الرضيع فالزمو الأم بإرضاعه.

وقد جسدت بعض التشريعات العربية هذا الاتجاه، ومن ذلك ما جاء به نص المادة 186 من التشريع الكويتي للأحوال

عن الحجج الواهية التي قد تطرحها في بعض الأحيان، كقلة حليبها مثلاً أي أن الطفل لا يشبع أو أن عملها خارج البيت يحتم عليها ذلك لقلة وجودها مع طفلها.. ولأن كان قانون العمل والضمان الاجتماعي أجاز لها ساعات رضاعة ولكن...؟.

ومع ذلك فإنه لا يمنع اليوم أيضاً من وجود أمهات يعتنين بإرضاع أولادهن، مفضلات بذلك أئدائهن على الرضاعة الاصطناعية، خاصة في ظل ثبوت فوائد العظيمة من حليب الأم لطفلها أولاً ولصحتها ثانياً. وبناء على ذلك، ما على دور التوعية المختلفة والمتخصصة في هذا المجال إلا القيام ببيان فضائل وفوائد حليب الأم بالنسبة لهما معاً، وفي هذا تشجيع للرضاعة الطبيعية بدلاً من الرضاعة الاصطناعية. إذ لا يوجد اليوم نص يجبر الأم على إرضاع ولدها باستثناء النصوص القرآنية السابقة ذكرها. وبذلك أصبحت غالبية الأمهات في الوقت الراهن إن لم نقل كلهن من أشرف القوم - بالمفهوم الفقهي السابق - يستغنين عن إرضاع أولادهن من أئدائهن، ويا حبذا لو لجأن إلى استئجار مرضعة طبيعية - ما دمن كذلك - بدلاً من استئجار الرضاعة الاصطناعية.

وعليه كان لزاماً على المشرع الجزائري خاصة أن يولي هذه المسألة اهتماماً خاصاً، فهدد مثلاً من عطلة الأمومة المقدرة بنـ 98 يوماً إلى أكثر من ذلك على الأقل - إن لم نقل إلى الحولين كما ذكر ذلك القرآن الكريم - وفي المقابل له أن يجبر الأم على إرضاع ولدها من ثديها، ولولا وإن كان لابد فعلى الأقل تلتزم بإرضاعه في الأيام الأولى من ولادتها وهذا على رأي الشافعية والحنابلة السابق ذكره، أو أن تخصص فترات فقط من الرضاعة للرضاعة الاصطناعية وهذا في حالة كفن الأم مثلاً عاملة أو مريضة... أو يجعل هذا السبب - عدم الإرضاع - من مسقطات الحضانة أو سبباً مبيحاً للطلاق كما فعل بالنسبة لعدم الإنفاق على الزوجة سبباً مبيحاً للتطيق - أو يجعله سبباً لتعدد الزوجات...، وبهذا وغيره قد يجبر الأمهات على الإرضاع، وعليه لا بد من هيئة رقابة تتابع عن كثب حقوق الطفل فتعمل وتسهر على حمايتها ورعايتها...، وربما حسناً فعل المشرع الجزائري حينما سكت عن هذه المسألة في ظل وجود الرضاعة الاصطناعية ووفرة الحليب بأنواعه المختلفة ولأن كان في ذلك إهدار وضح لحق الطفل في الرضاعة.

2- ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أيضاً أنه أجاز الاسترضاع وذلك فيما رواه أنس بن مالك قال: ما رأيت أحداً كان أرحم بالعيال من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "كان إبراهيم مسترضعاً له في عوالي المدينة فكان ينطلق ونحن معه، فيدخل البيت لونه ليدخل وكان ظنره فينا فيأخذه فيقبله ثم يرجع". وعليه إذا كانت الأم أحق بالإرضاع من غيرها لأنها والدة الصغير، وأحن عليه وأشفق، فإنه يجوز شرعاً العلوي عن الأم إذا حصل لها مانع أو عذر شرعي مقبول - سالف الذكر -، والفقهاء الإسلامي على ذلك الحكم بالإجماع لمدة معلومة و بأجر معلوم⁽²⁴⁾.

ولأجل ذلك يكيف الفقه الإسلامي الرضاعة بأنها حق ثابت للولد بحكم الشرع ويقوم على من وجب عليه هذا الحق، ما دام الرضاع قوته الوحيد من حين ولادته إلى حين فطامه⁽²⁵⁾. وقد ود مبدأ إلزام الأب بالاسترضاع في مختلف التشريعات العربية منها على سبيل المثال: القانون الأردني في المادة¹⁵¹ منه والتي جاء فيها بأنه: "إذا أبت الأم إرضاع ابنها في الأحوال التي لا يتعين عليها إرضاعه فعلى الأب أن يستأجر مرضعة ترضعه عندها"⁽²⁶⁾. فالواضح من خلال هذا النص أن امتناع الأم عن إرضاع ولدها لسبب جدي وعذر شرعي فإن ذلك يلزم الأب أن يستأجر لابنه مرضعة إحياء للو و حرصاً على حياته.

وجدير بالذكر أن المرضعة (الظئر) يجب أن ترضع الولد في بيت أمه، لأن امتناع الأم عن الإرضاع لا يعني سقوط الحضانة كونها حقان مستقلان، ويضاف أيضاً أنه إذا لم يستأجر الأب مرضعة لولده، يحق للأم أن تطالبه بأجرة الرضاع بطريقة ودية، فإن رفض خولها هذا القانون - الأردني - أن ترفع دعوى المطالبة بأجرة الرضاع.

هذا في زمن عدم وجود الرضاعة الاصطناعية أما اليوم فالأمر مختلف، إذ أننا لا نلزم الأم بإرضاع ولدها رغم عدم وجود حالات الضرورة التي تمنعها من ذلك وتجدها تلجأ إلى الرضاعة الاصطناعية، ناهيك عن وجود حالات الضرورة التي تدفعنا مباشرة إلى الرضاعة الاصطناعية لا إلى استئجار مرضعة بديلة عن الأم كما يرى الفقهاء، خاصة مع كثرة ووفرة أنواع الحليب الموجودة وهو الإشكال المطروح اليوم، لأنه أصبح - وبنظرة خاصة إلهين - أنه من باب الموضة والحضارة عندهن أن تلجأ الأمهات إلى الرضاعة الاصطناعية، ناهيك

المطلب الثالث: أجره الرضاع ومدته و حكم الاعتداء عليه.
الفرع الأول: أجره الرضاع.

تعتبر أجره الرضاع من النفقات المقررة شرعا للطفل فهي واجبة في ماله إن كان له مال خاص، وواجبة على أبيه إن وجد أو باقي أقربائه في غياب والده، حيث تجب الأجرة على الأب تماما كوجوب النفقة عليه لقوله تعالى: "و على المولود له... وقوله أيضا: قل إن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن...".
وهن الأجرة المستحقة للأم هي أجره المثل التي يقدرها القاضي، يعني بأجره المثل تلك الأجرة التي تقبلها امرأة أخرى على أن ترضع الولد في مقابلها، وتقدير ذلك موكل إلى القاضي، ويشترط أن تتناسب هذه الأجرة مع حال الزوج أو المكلف بالنفقة من حيث العسر واليسر، فإذا لم تقبل الأم بالنفقة المقدرة كان للأب أن يستأجر امرأة أخرى تقوم بالرضاع، فمتى تستحق الأم أجره الرضاع؟ نميز هنا بين حالتين:

- حالة قيام الزوجية بينها وبين الوالد، - وحالة كون الأم معتدة من طلاق بائن؛ حيث اختلف الفقهاء حول أحقية الأم في أجره الرضاع، فكانت الآراء الآتية⁽²⁷⁾؛

- يرى المالكية بأن الأم لا تستحق أجره على إرضاع ولدها إذا كانت الزوجية قائمة أو كانت مطلقة طلاقا رجعيًا أي في عدة الطلاق الرجعي. وعلى العكس من ذلك فإن أجره الرضاع تصبح واجبة على الأب للأم المطلقة طلاقا بائنا، لأنها في حالتها هذه تكوّن غير ملزمة بإرضاع طفلها، إلا إذا لم يقبل ثدي غيرها، فيلزما الإرضاع لها أجره ذلك على الأب، فإذا لم يكن له مال أو مات فمن مال الصبي، فإن لم يكن له مال تلتزم البائن بإرضاع ولدها من دون أجر.

- أما الشافعية فقد فرّقوا بين ما إذا طالبت الأم بالأجرة أو لم تطالب، حيث إن طالبت بها: فإن فريقا منهم أسقط حق الأم في الأجرة مستبدلين على ذلك بأن الوقت التي تضيعه الأم في إرضاع ولدها هو من حق الزوج للاستمتاع بها كزوجة، مقابل النفقة وبالتالي لا يجوز لها نفقتان في آن واحد.

- أما الفريق الآخر فأقر أجره الرضاع لأم الطفل لأنه يجوز استئجار الأم لإرضاع ابنها لأنه عمل كباقي الأعمال يستحق الأجرة.

أما إذا لم تطالب بالأجرة وقبلت إرضاع الطفل: فإن البعض من الشافعية يرون ضرورة زيادة نفقتها على أساس أنها

بالإرضاع تفقد جزءا من غذائها. أما البعض الآخر فيرون عدم زيادة النفقة. وهي الحال التي تكون أثناء قيام العلاقة الزوجية وإذا كانت الأم مطلقة طلاقا بائنا على حد سواء.

- ويرى الحنابلة: بأن الأم المرضعة تستحق أجره الرضاع سواء كانت متزوجة أم معتدة من طلاق رجعي أم من طلاق بائن، لأن الإرضاع بالأجر "عقد إجارة" يجوز لها أن تباشره من غير الزوج إذا رضي بذلك فمع الزوج من باب أولى، ومثل ذلك أن تؤجر نفسها لحياكة أو خدمة أو نحو ذلك.

- بالنسبة للحنفية: فإن الأم لا تستحق أجره الرضاع طالما كانت العلاقة الزوجية قائمة أو كانت معتدة من طلاق رجعي حتى لا يترتب على الأب نفقتان في آن واحد.

لكن يرى البعض منهم وجوب استحقاق الأم لأجره الرضاع في حال كونها معتدة من طلاق بائن لأن العلاقة بينها وبين الأب قد انقطعت وصارت كالأجنبية بدليل أنه لا يمكن لزوجها أن يرجعها إلى عصمتها دون رضاها ودون عقد ومهر جديدين.

والرأي الراجح بعد عرض مختلف هذه الآراء الفقهية يمكن القول بأن المالكية أقرب لترجيح رأيهم لأنه طالما كانت الزوجية قائمة أو كانت مطلقة طلاقا رجعيًا فهي تستفيد من نفقة الزوج لا محالة، ولا ضرورة لزيادة هذه النفقة بأجره الرضاع، فالنفقة تشمل أجره الرضاع ضمنا. والأمر كذلك -يعني ترجيح رأي المالكية- بالنسبة للمطلقة طلاقا بائنا فإن أجره الرضاع تصبح حقا للأم على الأب وواجبة الدفع بدليل قوله تعالى: "وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف"، فالمولود له هو الأب، وهو دليل على وجوب نفقة الولد على أبيه طالما أصبحت الأم أجنبية عن أبيه. وقوله أيضا: "فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن" وهي الآية التي جاءت في المطلقات وحقهن في أجره الرضاع بأمر من الله عز وجل.

وقد استمدت بعض الدول العربية تشريعات للأحوال الشخصية والأسرة من هذه الآراء الفقهية حيث تنص المادة 153 من القانون الأردني على أنه: "لا تستحق أم الصغير حال قيام الزوجية أو عدة الطلاق الرجعي أجره على إرضاع ولدها و تستحقها في عدة الطلاق البائن"، وهي المادة التي تطابق تماما رأي المالكية. وقد نص القانون السوداني أيضا على أن تكاليف الإرضاع تجب على الأب حيث نصت المادة 83 بقولها: "تجب على الأب تكاليف إرضاع ولده، إذا تعذر على الأم

الإرضاع، ويعتبر ذلك من قبيل النفقة، وإذا لم يوجد الأب كانت على الجد، لولا فعلى الأم الموسرة إذا فقد الأب والجد، أو عجزا عن الإنفاق ". أما بالنسبة للمشرع الجزائري فإنه لم يتعرض لهذه المسألة صراحة، سواء في قانون الأسرة أم في قانون حماية الطفل.

الفرع الثاني: مدة الرضاع وحكم الاعتداء على هذا الحق. تجدر الإشارة هنا إلى أن مدة الرضاعة التامة تتحدد بسنتين كاملتين، ولكنها غير ملزمة لقو تعالى: "... لمن أراد أن يتم الرضاعة " البقرة /233 وقوله أيضا: "فإن أراد فضلا عن تراض منها وتشاور فلا جناح عليهما" فالشاهد هنا أن الوقت معلق على الإرادة والتراضي والتشاور⁽²⁸⁾. وهذا ما أكدته المحكمة العليا في قرارها الصادر بتاريخ 1993/04/23 والذي جاء فيه أنه: "من المقرر شرعا أن مدة الرضاع الكاملة هي عامين فقط ..". وأخيرا يجب التنويه إلى أن الرضاع مانع من موانع الرضاع المؤبدة في الفقه الإسلامي لقو - صلى الله عليه وسلم -: "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب"⁽²⁹⁾. علما أن الرضاع المحرم يثبت بالإقرار والشهادة⁽³⁰⁾. أما بالنسبة لحكم الاعتداء على حق الرضاع، فإنه رغم أن هذا الحق حقا غير مالي إلا أن هذا لا يمنع من أن الاعتداء عليه يرتب أثرا ماليا إذ ينشأ لصاحب الحق المعتدى عليه حقا ماليا، وهو الحق في التعويض شأنه في ذلك شأن باقي الحقوق الأسرية، وذلك بدليل النص على عقوبات كثيرة عند الإخلال بهذه الحقوق كما هو وارد في قانون العقوبات الجزائري بخصوص جريمة ترك الأسرة أو إهمال المرأة الحامل، إلى جانب دعوى النفقة والحضانة، وحق الزيارة والاعتداء على حق النسب وغير ذلك.

لكن هل أن الرضاعة المفهومة من هذه المواد ضمنيا، رضاعة طبيعية أو أنها رضاعة اصطناعية؟ خاصة وأن الاثنان يكفلان النمو والتغذية. ولكن على الرغم من هذا وذاك، فإنه يؤخذ على المشرع الجزائري هذا التصور، وعدم إشارته الواضحة والصريحة لهذا الحق - حق الرضاع - وما يتعلق به من أحكام، وعدم إفراده بمواد صريحة سواء على مستوى قانون الأسرة أم على مستوى قانون حماية الطفل، على الأقل كما فعل مع مسألتى النفقة والحضانة. إذ ليس واضحا اليوم من قصد المشرع الجزائري عدم إدراج الرضاع كحق شرعي أصيل ضمن نصوص الأمر 02/05 المعدل والمتمم لقانون الأسرة و قانون حماية الطفل، بل قام بإلغاء المادة 2/39 تماما بعد أن كانت تنص على أن من واجبات الزوجة إرضاع الأولاد ولم يتطرق ثانية إلى هذا الواجب في الواجبات والحقوق الزوجية المنصوص عليها في المادة 36 من الأمر رقم 02/05 على الأقل كما فعل سابقا في القانون رقم 11/84 المتضمن قانون الأسرة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا يتعين على القاضي الجزائري دوما العودة والرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية التي يحيله عليها نص المادة 222 من قانون الأسرة قصد الاطلاع على الفقه الإسلامي بخصوص هذا الحق وغيره من مسائل الأحوال الشخصية؟. ومع غياب النصوص القانونية المتعلقة ووجوب إرضاع الطفل يتعين على من له مصلحة في حماية الطفل من الهلاك إثارة ذلك أمام القضاء. وتبقى الأحكام الشرعية صالحة ومطبقة في كل زمان ومكان لأن الإرضاع في الأساس حق من حقوق الطفل، أقره الله تعالى في محكم تنزيله: "... والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين" البقرة /233. فيوجب ذلك الإرضاع من المرأة والإنفاق على الأب باعتبار

الفرع الثاني: مدة الرضاع وحكم الاعتداء على هذا الحق. تجدر الإشارة هنا إلى أن مدة الرضاعة التامة تتحدد بسنتين كاملتين، ولكنها غير ملزمة لقو تعالى: "... لمن أراد أن يتم الرضاعة " البقرة /233 وقوله أيضا: "فإن أراد فضلا عن تراض منها وتشاور فلا جناح عليهما" فالشاهد هنا أن الوقت معلق على الإرادة والتراضي والتشاور⁽²⁸⁾. وهذا ما أكدته المحكمة العليا في قرارها الصادر بتاريخ 1993/04/23 والذي جاء فيه أنه: "من المقرر شرعا أن مدة الرضاع الكاملة هي عامين فقط ..". وأخيرا يجب التنويه إلى أن الرضاع مانع من موانع الرضاع المؤبدة في الفقه الإسلامي لقو - صلى الله عليه وسلم -: "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب"⁽²⁹⁾. علما أن الرضاع المحرم يثبت بالإقرار والشهادة⁽³⁰⁾. أما بالنسبة لحكم الاعتداء على حق الرضاع، فإنه رغم أن هذا الحق حقا غير مالي إلا أن هذا لا يمنع من أن الاعتداء عليه يرتب أثرا ماليا إذ ينشأ لصاحب الحق المعتدى عليه حقا ماليا، وهو الحق في التعويض شأنه في ذلك شأن باقي الحقوق الأسرية، وذلك بدليل النص على عقوبات كثيرة عند الإخلال بهذه الحقوق كما هو وارد في قانون العقوبات الجزائري بخصوص جريمة ترك الأسرة أو إهمال المرأة الحامل، إلى جانب دعوى النفقة والحضانة، وحق الزيارة والاعتداء على حق النسب وغير ذلك.

خاتمة:

إن مسألة الرضاع من المسائل المهمة في الأسرة، وحق من حقوق الطفل يثبت له بعد ولادته مباشرة، إلا أنه نجد المشرع الجزائري لم يتطرق لهذه المسألة ولم يعرها أي اهتمام، على خلاف باقي التشريعات العربية كالتشريع الأردني مثلا، والسوداني والكويتي والعراقي وغيرهم. وإن كان المشرع الجزائري لم يغفل هذا الحق تماما وإنما لم ينص عليه صراحة وبكل وضوح، بل تناوله ضمنيا في بعض نصوص قانون الأسرة وقانون حماية الطفل. فمثلا المادة 3/36 من قانون الأسرة والتي نصت على أنه " يجب على الزوجين: التعاون على مصلحة

الحقوق المالية للطفل التي يجوز المطالبة بها خاصة بعد الفقرة بين الزوجين.

وجادي صليحة

الهوامش:

(1)- محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، لسان العرب، ج8، دار صادر، 1375هـ، ص125.

(2)- محمود محمد عوض سلامة، الرضاع الموجب لحرمة النكاح وموقف الشريعة الإسلامية من بنوك اللبن، دراسة مقارنة - دط، جامعة القاهرة، كلية حقوق بني سويف، 1998، ص5. أحمد الدردير، الشرح الكبير، ج2، دار إحياء الكتب العربية، ص502.

(3)- المرجع نفسه، ص8. وانظر: عبد العزيز عامر، الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، دط، دار الفكر العربي، د-ت، ص152.

(4)- القرآن الكريم، سورة لقمان، آية رقم 14.

(5)- رواه الدار القطني.

(6)- رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح.

*1- وربما الآن عن طريق مص الطفل للرضاعة الاصطناعية بعد أن تكون الأم قد وضعت لبنها فيها عندما يتعذر عليها عادة مص ثديها من قبل الطفل مباشرة لسبب أو لآخر. وربما عن طريق حفته؟

*2- تنص المادة 29 من قانون الأسرة الجزائري على أنه: لا يحرم الرضاع إلا ما حصل قبل الفطام أو في الحولين سواء كان اللبن قليلا أو كثيرا".

*3- وتنص المادة 222 من قانون الأسرة الجزائري: "كل ما لم يرد النص عليه في هذا القانون يرجع فيه إلى أحكام الشريعة الإسلامية".

*4- إذ تنص المادة 2/39 على: "من واجبات الزوجة إرضاع الأولاد".

(7)- القرآن الكريم، سورة القصص، آية رقم 07.

(8)- القرآن الكريم، سورة الطلاق، آية رقم 06.

(9)- القرآن الكريم، سورة البقرة، آية رقم 233.

(10)- سبق تخريجها.

(11)- محمد أبو زهرة، الأحوال الشخصية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، دبت، ص 402 وما يليها. محمد مصطفى شلبي، أحكام الأسرة في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 718 وما بعدها. محمد أحمد سراج، محمد كمال إمام، أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية، دط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 1999، ص 188 - 189، وانظر: محمد صبحي نجم، محاضرات في قانون الأسرة الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 32.

*5- ديانة أي أنها تسأل أمام الله تعالى وتأنم يوم الدين إذا امتنعت عن إرضاع ولدها دون عذر أو سبب جدي سواء اكانت هذه الأم زوجة أم مطلقة. قضاء أي أنها تجبر من طرف القاضي على إرضاع ولدها إذا امتنعت عن ذلك من دون عذر أيضا.

(12)- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 233.

الإرضاع جزء من النفقة أو الالتزام بدفع أجرته لمن تسترضعه لقوله تعالى: "لون كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن" الطلاق/06.

لون الشريعة الإسلامية في مسألة الرضاع - وفي غيرها - لتضرب المثل الأعلى في العناية بصحة ورعاية الطفل وتغذيته بلبن أمه حولين كاملين، وتبينة الآليات التي تكفل له ولوالديه العيش الكريم، فلقد قرر الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عطاء للأطفال من بيت المال، يبدأ بعد الفطام، ولما علم أن الأمهات تسرعن إلى فطام أولادهن استعجالا للحصول على هذا العطاء، أصدر قراره بأن العطاء (المال) لكل طفل من حين ولادته، حفاظا على الطفل وحمايته، ووقناعا باستمرار الأم في إرضاعه⁽³¹⁾، هذا ما أخذ به المشرع البلجيكي والكندي في قانون الضمان الاجتماعي⁽³²⁾. ولم يأخذ به المشرع الجزائري الذي يستمد أحكام قانون الأسرة من الشريعة الإسلامية، أو ربما هذا ما يفهم ضمينا من نص المادة 3/5 من القانون رقم 12/15 المؤرخ في 2015/07/15 المتعلق بحماية الطفل والتي جاء فيها: "تقدم الدولة المساعدة المادية اللازمة لضمان حق الطفل في الحماية والرعاية، إذ كما سلف الذكر أنه: من الرعاية الحق في التغذية، ومن التغذية الحق في الإرضاع.

ومنه، لزم المشرع الجزائري إدراج هذا الحق الإلهي كحق صريح وواضح للطفل في قانون الأسرة أو على الأقل أنه استدرك هذا الفراغ القانوني في القانون رقم 12/15 المؤرخ في 2015/07/15، المتعلق بحماية الطفل، وتبيان أحكامه وأسسه في جملة من المواد، مع فرض مبلغ مالي للتشجيع على الرضاعة الطبيعية أسوة بسيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الذي تفضن المشرع الغربي لفقهه واحتذى حذوه، رعاية منه لحقوق الطفل وعملا على ترقيتها وحمايتها.

وعليه فإنه يكون أحرى بالمشرع الجزائري أن يستدرك هذا القصور، ويعمل على تكريس الآليات الفعالة التي تعمل على سياسة حماية حقوق الطفل الجزائري - ومنها حق الرضاع - والنص على هذا الحق صراحة وبكل وضوح والاعتراف به للطفل الرضيع خاصة وأنه أمر من الله تعالى، وذلك دون إجبار الأم عليه، لأن في استئجار المرضعة أو المتبرعة بالرضاعة أو الرضاعة الاصطناعية كفاية لاستيفائه والقيام به مادام الحليب يشكل الغذاء الوحيد للولود قبل قدرته على تقبل غذاء آخر. وعليه أيضا إعادة النظر لودراج أجره الرضاع ضمن

- في الحولين سواء اكان اللين قليلا أم كثيرا كثيرا
www.ar.wikipedia.org الموسوعة الحرة، ويكيبيديا.
" (32)- العربي بلحاج، ج1، المرجع السابق، ص82.
- (13)- محمد أحمد سراج، محمد كمال إمام، المرجع السابق، ص188-189.
(14)- العربي بلحاج، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، ج1،
ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص167.
(15)- محمد أحمد سراج، محمد كمال إمام، المرجع السابق، ص189.
(16)- محمد صبحي نجم، المرجع السابق، ص32.
(17)- عبد الرحمان الصابوني، الأحوال الشخصية في الأهلية والوصية
والتزكات، المطبعة الجديدة، دمشق، 1979، ج2، ص403.
(18)- المرجع نفسه، ج2، ص403.
(19)- عبد الكريم زيدان، الفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في
الشريعة الإسلامية، ج9، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ط3،
1997، ص480.
(20)- وليد خالد الربيع، الإلزام في مسائل الأحوال الشخصية: دراسة
فقهيّة مقارنة.
(21)- محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص405.
(22)- ابن العربي، أحكام القرآن، ج1، ص204.
(23)- الطائر: هي المرضع غير الأم و التي ترضع بأجرة.
(24)- عبد الرحمان الصابوني، ج2، المرجع السابق، ص403.
(25)- محمد مصطفى شليبي، المرجع السابق، ص715.
(26)- عثمان التكروري، شرح قانون الأحوال الشخصية، ص261.
(27)- أنظر: المرجع نفسه، ص262 و ما بعدها.
*6- وكذلك المادة 3 من قانون حماية الطفل تنص على أنه " يتمتع كل
طفل .. جميع الحقوق التي تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من
الاتفاقيات الدولية ذات الصلة المصادق عليها ...". أو ما أشار إليه في
المادة 47 من القانون المدني و التي تنص على ضمان حماية الحقوق
الملازمة لشخصية الإنسان. ومنها حق الرعاية الصحية لسلامة الكيان
المادي والمعنوي للطفل وذلك بعد حقه في الحياة والهوية (الاسم،
الجنسية والدين).
(28)- "دراسة في السنة النبوية و الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل"،
مجلة الدراسات، علوم الشريعة والقانون، جامعة الجزائر، المجلد 31،
العدد 2، 2004، ص435.
(29)- "شرح النووي على مسلم"، حديث رقم 1844.
(30)- عبد الرحمان الصابوني، ج2، المرجع السابق، ص209 - 210.
*7- تنص المادة 24 من قانون الأسرة الجزائري على: " موانع النكاح
المؤبدة هي القرابة والمصاهرة، الرضاع".
(31)- محمد بن أحمد الصالح، الطفل في الشريعة الإسلامية - نشأته -
حياته - حقوقه التي كفلها الإسلام -، مطابع الفرزدق، د.ت، ص8.
*8- تنص المادة 28 من قانون الأسرة الجزائري على أنه: " .. يعد
الطفل الرضيع وحده دون إخوته وأخواته ولدا للرضعة وزوجها وأخا
لجميع أولادها، ويسري التحريم عليه وعلى جميع فروعه"، أما المادة 29
منه فإنها تنص على أنه " لا يحرم الرضاع إلا ما حصل قبل الفطام أو